

**Royaume du Maroc**

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement  
Département de l'Energie et des Mines



**المملكة المغربية**

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة  
قطاع الطاقة والمعادن

**كلمة**

**السيدة أمينة ابن خضراء  
وزيرة الطاقة و المعادن و الماء و البيئة  
بمناسبة الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية  
لقطاع الثروة المعدنية**

**الرباط في 18-20/3/2010**

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي، وزير البترول  
والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية،  
معالي المهندس خالد أنيس الإيراني، وزير الطاقة  
والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية،  
معالي السيد محمد بن ظعن الهاملي، وزير الطاقة  
بالإمارات العربية المتحدة،  
سعادة سعيد حميد الجاري الكتبي، سفير دولة الإمارات  
العربية المتحدة،  
سعادة الدكتور محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة  
العربية للتنمية الصناعية والتعدين،  
أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الاستشارية لقطاع  
الثروة المعدنية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أشارك حضراتكم اليوم افتتاح أشغال الاجتماع  
السادس عشر للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، راجية  
من العلي القدير أن تكلل أعماله بكامل النجاح والتوفيق. وأغتم  
هذه الفرصة لأرحب بأصحاب المعالي السادة الوزراء والوفود  
المرافقة لهم وبجميع المشاركين الوافدين من الأقطار العربية

الشقيقة، متمنية لهم مقاما طيبا في بلادهم الثاني المملكة المغربية.

معالي السادة الوزراء، السادة أعضاء اللجنة الاستشارية  
لقطاع الثروة المعدنية

إدراكا منا بأهمية المؤهلات المعدنية المتوفرة في منطقتنا العربية، والدور الذي يلعبه القطاع المعدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا، فنحن مدعوون جميعا إلى العمل على تنميته وإنعاشه. وهذا يتأتى عبر تكثيف الجهود من أجل تعزيز علاقات التعاون والشراكة لتنفيذ مشاريع ذات طابع تكاملي بهدف تعزيز الاندماج الجهوي والتضامن البيئي.

معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

يطيب لي بهذه المناسبة أن أتناول بإيجاز التجربة المغربية في ميدان التنمية المعدنية إذ لا يخفى عليكم أن قطاع التعدين بالمملكة المغربية يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10,5%، وحوالي 36% من قيمة الصادرات الوطنية،

علاوة على وقعه الإيجابي في التنمية الجهوية والمحلية، عن طريق خلق مناصب شغل مباشرة، إذ يوفر قرابة 35 ألف منصب شغل، و مساهمته في فك العزلة عن المناطق النائية.

فإضافة إلى الفوسفات الذي يزخر المغرب منه بقسط مهم من الاحتياطي العالمي ويتبوأ المكانة الأولى في تصدير الفوسفات بجميع أنواعه على الصعيد الدولي، يحتوي باطن الأرض على مواد معدنية تضم المعادن الأساسية والمعادن النفيسة والمواد النافعة والصخور الصناعية.

واعتبارا لهذا الدور الهام، فإن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة قد اعتمدت إستراتيجية وطنية تشمل جميع مراحل تطوير الأنشطة المعدنية وتضع كأولوية المساهمة الفعالة والمسؤولة للقطاع الخاص في التنمية وتقوية دور الدولة في مجال إنعاش البحث والتنقيب المعدني وإنجاز البنية التحتية الملائمة وعصرنة النصوص التشريعية وتكوين الأطر واليد العاملة المختصة.

وفي إطار هذه الإستراتيجية الوطنية، فقد أولت الوزارة عناية خاصة للمناجم الصغيرة، حيث وضعت برنامجا وطنيا للنهوض بهذه الفئة من المناجم، يركز بالأساس على توفير الدعم الفني والتقني و تكوين العاملين في هذا القطاع.

معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

إن المملكة المغربية تولي أهمية كبيرة لتطوير وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول العربية. لذلك يحدونا الأمل الصادق في أن نخرج من هذا الاجتماع بنتائج تمكننا من استشراف الطريق الصحيح لبناء صرح العمل العربي المشترك. فالقطاع المعدني، وكما هو معلوم، يوفر أرضية سائحة لبلورة وتقوية هذا التعاون المنشود عبر تبادل الخبرات والتجارب لتطوير الكفاءات الذاتية حتى نتمكن من مواكبة ركب التطور التكنولوجي والعلمي في ميدان الثروة المعدنية وقيام مشاريع مشتركة ذات الطابع التكاملي.

معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

أود أن أعتنم هذه المناسبة لأعبر لكم عن تقديري الخاص لما تقوم به المنظمة العربية من أجل رفع مستوى التنسيق في مجال الترويج للمؤهلات المعدنية، سواء من خلال العمل المتواصل لمختلف أجهزتها أو عبر تنظيم الندوات الفنية والمؤتمرات العلمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالصدى الطيب الذي خلفته دورات المؤتمر العربي للثروة المعدنية، من حيث التنظيم والعرض والترويج للمؤهلات التعدينية العربية، وكذا من حيث النوعية لأوراق العمل، ذات الجودة العلمية العالية، المقدمة خلالها. كما أن القرارات والتوصيات المهمة التي خلصت إليها الاجتماعات التشاورية لمعالي السادة الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية، المنعقدة على هامش الدورتين التاسعة والعاشر للمؤتمر، تعتبر بمثابة خارطة طريق للنهوض بالقطاع المعدني في بلادنا العربية. وهذا يستوجب منا بذل المزيد من الجهود والعمل المتواصل لأجل تذليل العقبات وإيجاد السبل الكفيلة لتنفيذ بنودها.

ولا يخامرني أدنى شك بأن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية الذي ستحتضنه الجماهيرية العظمى الشقيقة، سيتمكن من دراسة قضايا ذات اهتمام مشترك للتوصل إلى مقترحات من شأنها تأمين تنمية مستدامة للقطاع المعدني ببلداننا في إطار منظور تكاملي يعود بالنفع على الجميع.

معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

إن هذا الاجتماع الذي نسعد اليوم بحضور جلسته الافتتاحية سيتناول بالدرس من بين محاوره مدى تنفيذ توصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة الاستشارية.

وفي هذا الإطار لا يسعني إلا أن أنوه بما تم تنفيذه. فعلاوة على الإصدار الرسمي لأول خريطة رقمية للوطن العربي في نسختيها الجيولوجية والمعدنية و الذي كان من الأحداث البارزة للفترة المنصرمة، والذي نعتبره خير مثال للتعاون بين بلداننا، خلف المؤتمر العربي الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات المنعقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، أصداء حميدة، إذ تميز بمشاركة القطاع العام والخاص في الدول العربية لإعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بإدارة المعرفة والشبكات والإحصاء ونقل وتوطين العلوم والتقنية.

كما تشرفنا في شهر دجنبر من السنة الماضية بالاستضافة والمشاركة في التنظيم مع المنظمة لندوة فرص الاستثمارات التعدينية العربية التي شهدت مشاركة مكثفة لخبراتنا العربية وتميزت بعروض ومناقشات ذات جودة عالية.

ولا يفوتني التذكير والإشادة بالورشنة القيمة المتعلقة بمختلف طرق تقييم الاحتياطات المعدنية التي أقيمت في بداية هذا الشهر بجدة بالمملكة العربية السعودية، والتي مكنت المشاركين من الاطلاع على آخر ما استجد في هذا الميدان.

كما أن الدراسة المتعلقة بالاستثمار الذي سيعرف هذا الاجتماع عرض ملخص عنها لمن شأنها أن تعطي رؤية واضحة على ضرورة تشجيع استثمارات القطاع الخاص في العملية التنموية لثرواتنا المعدنية وذلك عبر تهيئة بيئة مواتية تركز على إطار تنظيمي مناسب يضمن ممارسة الحكامة الجيدة.

معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

انطلاقاً من إيماننا الراسخ بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك، يطيب لي أن أوكد لكم الاستعداد الكامل للجانب المغربي للدفع بعلاقات التعاون والتنسيق مع الأقطار العربية وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي ختام كلمتي هاته، أجدد الترحاب بكم مرة أخرى متمنية أن تكلل أشغال اجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.